العرب
الخميس 2020/07/02
السنة 43 العدد 11749

هل تكون السياحة الداخلية طوق نجاة للاقتصاد المغربي ما بعد الوباء

تزايد المطالب بخفض أسعار الخدمات لجذب المواطنين

طرح تحرك المغرب باتجاه التركيز على السياحة الداخلية زمن كورونا الجدل بين أوساط القطاع حول إمكانية أن يتحول إلى طوق نجاة للاقتصاد في الفترة المقبلة، خاصة وأن الوجهة الإسبانية باتت أكثر استقطابا للمغاربة نظرا لقلة تكلفتها مقارنة بالمدن السياحية المحلية.

المغاربة محرك السياحة زمن كورونا

وجدة (المغرب) - يراهن المغرب على السياحة الداخلية لتنشيط القطاع وبالتالي إنعاش الاقتصاد المحلي، الذي يعتمد عليه كثيرا رغم إقرار الكثير من المؤسسات الدولية بصعوبة التعافي السريع للسياحة الخارجية في كافة بلدان العالم جراء جائحة كورونا.

وتثير الخطوة الكثير من الجدل هذه الأيام خاصة وأن أسعار الخدمات والمنتجات تبدو أعلى قياسا بوجهات أخرى في المنطقة، مثل إسبانيا، فضلا عن صعوبة تأقلم السائح الداخلي معها.

ويرى برلمانيون ومواطنون أن الأمر يقتضي إعادة النظر سريعا في الأسعار المرتفعة وتحسين الخدمات لنجاح الخطة.

ولم تنتظر وزارة السياحة انتهاء مرحلة الحجر الصحي، إذ أطلقت حملة ترويجية استباقية تحت شعار "إلى الملتقى" استمرت طوال مدة الحجر التي قاربت 3 أشهر، للتعريف ببعض الوجهات السياحة الداخلية بهدف إعادة الروح إلى أحد أكثر القطاعات تضررا من الجائحة.

وأكد يوسف الزاكي، رئيس المجلس الجهوي للسياحة بجهة الشرق، أن المؤسسة التي يشرف عليها، مستعدة للمرحلة المقبلة ووضعت خطة عمل للتعامل مع الوضع.

ونسبت وكالة الأناضول للزاكي قوله إن "رهان القطاع خلال الموسم الحالي هو إقناع المغاربة بجدوى السياحة الداخلية".

وتابع "المنطقة الشرقية التي تضم واحدة من الوجهات السياحية المعروفة كمدينة السعيدية، وضعت مخططا للترويج الواسع على جميع المنصات والوسائل المتاحة لجذب سياح الداخل".

بالموازاة مع حملة الترويج للوجهة، والتي يجري التحضير لمثيلاتها على مستوى الجهات الأخرى، يقوم المجلس بحملة تحسيسية لدى الفنادق ومؤسسات الإيواء حول كيفية إعادة التشغيل.

وتكبّد القطاع خسائر كبيرة مدفوعا بتداعيات الأزمة الصحية على الطلب العالمي على السفر، حيث أكدت وزيرة السياحة نادية العلوي، أن عدد السياح الوافدين بنسبة انخفاض بنحو 45 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري بمقارنة سنوية.

كما تراجعت الإقامة في الفنادق بحوالي 42 في المئة، وانخفضت عائدات القطاع بنحو 15 في المئة.

ودفعت هذه العوامل المسؤولين عن القطاع إلى التفكير في بديل ينسجم مع متطلبات المرحلة، لتنتهي إلى ضرورة التعويل على السياحة الداخلية للنهوض من كبوتها.

وقد استفادت الشركات السياحية، من الإجراءات التي أقرتها الحكومة للتخفيف من وطأة الأزمة؛ من تأجيل سداد قروضها وإرجاء دفع الضرائب، بالإضافة إلى تقديم القروض بأقل فوائد.

كما تمتعت الشركات التي سجلت خسائر بتعويضات شهرية عن فترة التوقف لنحو 70 في المئة من المستخدمين بالقطاع.

يوسف الزاكي

مستعدون للمرحلة عبر خطة عمل تتأقلم مع الوضع

نادية العلوي

عدد السياح انخفض بنحو 45 في المئة في 3 أشهر

ووضعت عدة فنادق نفسها رهن الإشارة لإيواء الأشخاص الذين أجلتهم السلطات من الخارج، فيما تستعد من جديد لاستقبال زبائنها العاديين، بعد شروع الحكومة في التخفيف من قيود الحجر الصحي.

ومع استمرار شكوى السياح المغاربة من ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية، دعت شريحة من المغاربة إلى تخفيض أسعار الفنادق والخدمات لتشجيع السياحة.

وقال محمد بابا حيدة، وهو موظف حكومي في تدوينة على فيسبوك إن "السياحة الداخلية في المغرب غير مشجعة، نظرا لغياب المنطق في الأسعار المرتفعة مقابل خدمات بلا جودة".

وأضاف "بلغ عدد السائحين المغاربة إلى إسبانيا عام 2008، نحو 900 ألف شخص. وبلغت مصاريفهم هناك 500 مليون دولار، بحسب تقرير سابق لموقع ميديا 24".

ويرى الموظف الحكومي أن الفرصة سانحة أمام قطاع للتصالح مع السائح الداخلي، بعد رفع الحجر الصحي وعودة الحياة بشكل تدريجي إلى طبيعتها، لأنه المعول عليه لتحريك عجلة القطاع بعد توقفها للأسباب المعروفة.

ويعتقد القيادي بحزب الاستقلال المعارض، عادل بنحمزة، أن العودة إلى الحديث عن السائح المغربي في لحظات الأزمة فقط، أمر غير جدي إذا لم تتم مراجعة شاملة لطريقة التعامل معه.

وكتب في تدوينة على حسابه في فيسبوك يقول إن الكثير من المغاربة يفضلون الوجهة الإسبانية بعدد يقارب مليون سائح، والأمر في غالبيته لا يتعلق بوجاهة اجتماعية، بل فقط لأن الأسعار هناك أقل من مراكش وأغادير ومارتيل.

وتابع "بالإضافة إلى الإطار العام سواء تعلق الأمر بالنظافة أو توفر المواد الاستهلاكية بأسعار عادية، هذا الاختيار يحمل ملايين الدولارات إلى المنطقة الشمالية".

ولفت إلى أن هذا الوضع سيستمر إذا لم تتم مراجعة حقيقية للأسعار المعتمدة في كل القطاعات المرتبطة بالسياحة لأنها وللأسف تتعامل مع السائح بصفة عامة باعتباره فرصة لا يجب التفريط فيها.

وحتى يتم إنجاح الموسم السياحي بالشكل المطلوب، أعد المجلس الجهوي للسياحة تقريرا مفصلا بشأن أسعار المبيت في الفنادق، وغيرها من الخدمات، وتبين أن بعضها معقول وفي متناول السائح المغربي، فيما البعض الآخر يحتاج إلى مراجعة كفيلة بتحفيز السائح.

ويرى الزاكي أن الأزمة الحالية يمكن أن تكون حافزا لتغيير الرؤية، وبلورة استراتيجية شاملة لتنمية السياحة الداخلية.

ويحتل القطاع المركز الأول من حيث عوائد السلع والخدمات بنسبة تبلغ 22 في المئة، بينما يساهم بنحو 7 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ثاني أكبر قطاع مساهم في النمو الاقتصادي.

كما تعد السياحة أهم قطاع مشغل لليد العاملة التي تزيد عن 550 ألف وظيفة مباشرة، أي ما يقارب 5 في المئة من فرص العمل المتاحة في السوق المحلية.

ووفق بيانات وزارة السياحة، استقبل المغرب العام الماضي حوالي 13 مليون سائح، بزيادة 5 في المئة بمقارنة سنوية.

وحقق القطاع نموا في ليالي المبيت بنسبة 5 في المئة، لتبلغ أكثر من 25 مليون ليلة مبيت بعائدات مالية بقيمة 78 مليار درهم (حوالي 8 مليارات دولار).

وأشارت دراسة أجراها موقع ترافل نيوز في العام الماضي إلى أن 45 في المئة من المغاربة يقضون عطلتهم في منزل الأهل أو أحد الأصدقاء.

وفي المقابل يقصد نحو 80 في المئة منهم الفنادق، و70 في المئة يقطنون في شقق أو فيلات للإيجار، أما حوالي 30 في المئة منهم فيتوجهون إلى شققهم أو منازلهم الصيفية الخاصة.

فولكسفاغن تتخلى عن فكرة بناء أحدث مصانعها في تركيا

عكس تخلي فولكسفاغن عن فكرة بناء مصنع سيارات لها في تركيا حجم الضغوط التي تعرضت لها المجموعة الألمانية بسبب التهوّر السياسي للرئيس رجب طيب أردوغان والذي عصف بالاستثمارات الأجنبية في بلاده منذ شنه حربا على سوريا، رغم ما يعانيه القطاع أصلا من أزمة بسبب تراجع الطلب الذي زادت مشكلة الوباء من حدته.

فولفسبورغ (ألمانيا)- صرفت مجموعة فولكسفاغن الألمانية العملاقة لصناعة السيارات الأربعاء النظر نهائيا عن خططها المتعلقة بإنشاء منصع جديد في تركيا بسبب الأزمة العالمية التي تضرب القطاع بسبب الوباء.

ويعتبر القرار ضربة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي كان يأمل في استدراج أحد أكبر مصنعي السيارات في العالم بعد أن قدم له كل الامتيازات والحوافز الضريبية والاستثمارية من أجل إقامة وحدة له في البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن المجموعة قولها الأربعاء من مدينة فولفسبورغ إن "القرار يأتي على خلفية تراجع الطلب العالمي على السيارات بسبب أزمة كورونا".

وتعني الخطوة، أن فولكسفاغن قامت بتجميد حوالي 1.3 مليار يورو (حوالي 1.4 مليار دولار) كاستثمارات كان من المقرر ضخها في الاقتصاد التركي خلال السنوات المقبلة.

وقد سجل العملاق الألماني بالفعل فرعا تركيا له في السجل التجاري بمدنية مانيسا برأس مال تبلغ قيمته نحو 164 مليون دولار، ولكن بعد هذه الخطوة يتوقع أن تدخل فولكسفاغن في طريق قانوني لفض هذه المشكلة.

ومن الواضح أن أحلام أردوغان تبخرت في السيطرة على معدلات البطالة بعد قرار المجموعة الألمانية، حيث كان من المتوقع أن يوفر المشروع حوالي 4 آلاف فرصة عمل مباشرة في المنطقة.

وقال متحدث باسم الشركة لصحيفة أوتومبيل فوخه المحلية المتخصصة في صناعة السيارات إنه "لم يكن من الضروري إنشاء مصنع جديد للشركة".

وأوضح أنه سيُجرى تصنيع جميع مشاريع المركبات المخطط لها الآن في مرافق الإنتاج ضمن شبكة فولكسفاغن الحالية.

وقبل تفشي الجائحة، أرادت فولكسفاغن توسيع الطاقة الإنتاجية لنموذج باسات التابع للعلامة التجارية الأساسية ونموذج سوبيرب التابع لعلامة سكودا وسيات الإسبانية التابعة للمجموعة عبر إنتاج نحو 300 ألف سيارة من مصنعها في مانسيا.

ورغم أن تراجع الطلب العالمي أثر على الإنتاج بشكل عام، لكن إلغاء المشروع لا يخلو من علاقة بالسياسات، التي يتبعها أردوغان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي زاد مشاكل الاقتصاد التركي.

وأعربت منظمة العفو الدولية عن إشادتها بقرار فولكسفاغن بشأن تجميد خطط إنشاء مصنع للشركة في تركيا، حتى إشعار آخر.

وقال الخبير الاقتصادي بالمنظمة في ألمانيا ماتياس بون، في تصريح لصحيفة هانوفرشيه ألجماينه تسايتونج الأربعاء، "نرحب بأخذ شركات مثل فولكسفاغن الظروف الأساسية لحقوق الإنسان في الاعتبار وبشكل واضح عند اتخاذ قراراتها".

وقد أجلت فولكسفاغن خلال الخريف الماضي خططا لاتخاذ قرار بشأن المصنع الجديد في مانيسا بالقرب من إزمير، وهي بلدة يهيمن عليها حزب العدالة والتنمية، بسبب العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا.

وتعرضت المجموعة العام الماضي إلى ضغوط داخلية شديدة بدأتها المستشارة أنجيلا ميركل لصرف النظر عن المشروع بسبب الأعمال "المعادية التي يشنها أردوغان على جيرانه".

وتعهدت نقابة العمال القوية لمجموعة فولكسفاغن في نوفمبر الماضي، بالتصدي لخطة الشركة لبناء مصنع في تركيا حتى يتوقف الاجتياح التركي لشمالي سوريا.

وقال رئيس مجلس الأعمال العالمي لفولكسفاغن وعضو مجلس الإشراف بيرند أوسترلو، في تصريحات نشرتها جريدة خاصة بالنقابة حينها "أريد أن أقول بشكل أكثر وضوحا يرفض ممثلو العمال الموافقة طالما أن تركيا تحاول تحقيق أهدافها السياسية بالحرب والقوة".

> القرار يُفقد تركيا 1.3 مليار يورو استثمارات مباشرة و4 آلاف فرصة عمل في مصنع مانيسا

ورغم قرار تجميد إنشاء مصنع جديد في تركيا، أعلنت المجموعة أنها لا تبحث عن موقع بديل، لكن يبدو أن حظوظ دول أوروبا الشرقية الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي بلغاريا ورومانيا وصربيا الساعية لمثل هذا النوع من الاستثمار قد انتعشت.

وقال مدير الإنتاج في الشركة أندرياس توستمان "لسنا حاليا بصدد وضع خطط بديلة لمقر المصنع الجديد ولا نزال في مرحلة مراقبة دقيقة".

وحاولت بلغاريا، التي كانت ضمن القائمة القصيرة للدول المرشحة لاستضافة المصنع، العودة للمنافسة على الحصول على الموقع عبر عرض محسن.

وهناك تسريبات تشير إلى أن فولكسفاغن اختارت سلوفاكيا بدلا من تركيا لصنع سياراتها باسات بأحد مصانعها، لكن يتبين من تصريحات المسؤولين في المجموعة أنه لا يوجد قرار رسمي بهذا الشأن حتى الآن.

وصارت تركيا، تحت حكم أردوغان في حاجة ماسة لعودة تدفق رؤوس المال الأجنبية بنفس القدر السابق، بعد ذلك التراجع الحاد الذي تسببت فيه أخطاء الحكومة الحالية، وافتقارها إلى الكفاءة اللازمة.

وينطوي المشروع على أوجه قصور، فبالإضافة إلى أنه يدعم توجهات الرئيس التركي إلا أنه لا ينسجم مع البيئة، حيث أن فولكسفاغن كانت تدرس للتخلص من إنتاج السيارات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي في ألمانيا إلى إحدى دول أوروبا الشرقية.

وهوت العملة التركية في أعقاب التوغل العسكري في سوريا لتصبح الأسوأ أداء بين العملات الرئيسية في العالم، في تحرك يبدو أشد قتامة في ضوء ارتفاع معظم عملات الأسواق الناشئة.

أردوغان يعصف بالاستثمار الأجنبي

الإغلاق يقود سلسلة مطاعم بيتزا هت إلى الإفلاس

تكساس (الولايات المتحدة) - تسببت أزمة الإغلاق الاقتصادي جراء التدابير الاحترازية خشية تفشي فايروس كورونا في إفلاس شركة بيتزا هت، إحدى أشهر سلاسل مطاعم الوجبات السريعة في العالم.

وقدمت شركة أن.بي.سي إنترناشونال، أكبر مالك لحقوق امتياز مطاعم بيتزا هت في الولايات المتحدة، دعوى إفلاس بعد الضغوط التي تعرضت لها من جراء عمليات الإغلاق المرتبطة بالتصدي لجائحة كوفيد – 19.

ونقلت وكالة بلومبرغ عن الشركة قولها في بيان إنها سعت عن كثب للاستفادة من حماية الفصل 11 من قانون الإفلاس، عندما تقدمت بدعواها الأربعاء إلى محكمة مقاطعة تكساس الجنوبية.

وتأتي هذه الخطوة في ظل استمرار التهديد الوبائي داخل الولايات المتحدة الأمر الذي قوض حركية المطاعم وشل حركة توصيل واستلام الأطعمة.

وكانت الشركة قد قدمت بدعم من شركة الاستثمار الخاصة ألريدج اندستريال.أل.سيقبل الوباء مطلب مساعدة مستشاري إعادة الهيكلة في شركة وايل غوتشالمانغ للمحاماة، وكذلك بنك الاستثمار غرينايلكوالمستشار التشغيلي أليكس بارتنر لتقوم إثر ذلك إلدريدج بإلغاء استثماراتها في الأسهم.

ووفقا لموقعها على الويب، افتتحت أن.بي.سي أول مطعم لبيتزا هت عام 1962، وهي تدير أكثر من 1225 مطعما تحت هذه العلامة التجارية، وأكثر من 385 متجرا تحت علامة ويندي في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

وعانت الشركة من ارتفاع تكاليف العمالة والطعام، في أثناء محاولتها توسيع نطاق الخدمة والابتعاد عن المطاعم التقليدية، كما تواجه منافسة شديدة من منافسين مثل دومينوز بيتزا وبابا جونز.

> شركات مثل سي.أس.سي أنترتيمنت على خطى بيتزا هت ستتقدم بمطلب حماية من الإفلاس

والشركة مديونة بنحو 903 ملايين دولار، وتفاوضت سابقا على إعادة هيكلة جزء كبير من التزاماتها. وتهدف خطتها إلى تقليل الديون، عن طريق حصول المقرضين الأولين على حقوق الملكية، وبيع جزء من مطاعم الشركة.

ولا يعني الفصل 11 من قانون الإفلاس أن بيتزا هت وويندي ستتوقفان عن العمل، إذ يمكن للشركة استئناف عملها بالتزامن مع وضع خطة لسداد الالتزامات وإعادة هيكلة النشاط.

ولن يؤثر الإفلاس على الآلاف من مطاعم العلامتين التي تمتلك شركات أخرى حق الامتياز الخاص بها.

وتواجه سلاسل مطاعم الوجبات السريعة ضغوطا كبيرة مع الإغلاق المؤقت للمواقع في جميع أنحاء الولايات المتحدة لوقف انتشار كورونا، حيث كان استنزاف الإيرادات أكثر من اللازم بالنسبة لبعضها، مما دفعها إلى تقديم طلب لحماية الإفلاس.

وتشمل الملفات التي تم تسجيلها مؤخرا والتي طالبت بالحماية من الإفلاس سي.أس.سي انترتيمنت، وهي الشركة الأم لشيك.إي.شيز، وكذلك الذراع الأميركية لشركة لوبان كوتيديان اشترى إلدريدج لإنقاذها من الإفلاس.